



الدور التَّنْمَوِيّ لسياسات التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية العُمانية

سعيد بن مبارك المحرّمي

أستاذ

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة السلطان قابوس
muhamami@squ.edu.om

جابر شعيب الاسماعيل

خبير

الأكاديمية السلطانية للإدارة
سلطنة عمان
drjaber2610@gmail.com

الدور التَّموِّيِّ لسياسات التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية العُمانية

جابر شعيب الاسماعيل، وسعيد بن مبارك المحرّمي

المُلخَص

هدفت الدراسة إلى بحث واقع سياسات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية العمانية، وذلك من خلال دراسة صيغ التمويل الإسلامية المعتمدة لديها، وكذلك أساليب الاستثمار المعمول بها في هذه المصارف، ومن ثم توضيح مدى التزام السياسة التمويلية والاستثمارية في الإسهام الحقيقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتكمن إشكالية الدراسة في أن سياسات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية لا تراعي الدور التَّموِّيِّ للمجتمع، وذلك من خلال اعتمادها الواضح على التمويل والاستثمار قصير الأجل، رغبة منها في تحقيق الربحية السريعة والسيولة العالية، وبذلك أصبحت شبيهة ومثيلة بما تقدمه المصارف التقليدية. وقد توصل الباحثان إلى وجود قصور واضح لدى المصارف الإسلامية العمانية في الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ مثّلت سياسات توظيف الأموال طويلة الأجل لديها نسبة ضئيلة من إجمالي توظيف الأموال، وبذلك لم تُسهم المصارف الإسلامية العمانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالشكل المأمول منها.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية - الاستثمار - التمويل - التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

The development role of funding and investment policies in Omani Islamic banks

Jaber Al-Ismael and Said Al-Muharrami

Abstract

The study aimed to investigate the reality of the investment of funds in the Islamic Banks of Oman, thus illustrates the commitment of the financing and investment policy in contributing to the economic and social development. Islamic banks do not take into account their developmental role in the society, which can be noticed on their reliance on short-term financing and investment in order to achieve rapid profitability and high liquidity, thus becoming similar to what traditional banks offer. The researchers concluded that there is a clear lack of Omani Islamic banks in contributing to the economic and social development, as long-term investing policies represented a small percentage of the total investments; therefore, Omani Islamic banks did not contribute to the economic and social development as hoped.

Keywords: Islamic banks – Investment – Financing - Economic and Social Development.

المقدمة

ولدت المصارف الإسلامية نتيجة الحاجة لنظام مصرفي عادل يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، وهذا ما يؤكد نجاح عملها في ظل الأزمات والدعوة من قبل المصارف التقليدية إلى تبني النظام المصرفي في معدلات الفائدة، وتوجّه أغلب المصارف التقليدية لافتتاح فروع أو نوافذ مالية إسلامية نتيجة للقبول العام من قبل العملاء، واعترافهم بمنافسة المصارف الإسلامية لهم بكل كفاءة وفاعلية.

تعد المصارف الإسلامية حديثة النشأة مقارنة بالمصارف التقليدية، إذ استطاعت أن تقدم أسلوباً مختلفاً في العمل المصرفي، من خلال دعوتها، إلى جانب الوظيفة التقليدية للمصارف «التمويل» بهدف تحقيق الأرباح، إلى القيام بالعمليات الاستثمارية الحقيقية المسهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ومن ثم العمل على تحقيق رفاهية المجتمعات.

وقد أعلنت المصارف الإسلامية منذ نشأتها ووفقاً لما رسمه المؤسسون لها عزمها على تبني سياسات توظيف الأموال لديها، انطلاقاً من المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية النابعة من صميم الدين الإسلامي الحنيف، وذلك من خلال إنشاء المشروعات التنموية وتمويلها؛ وذلك لما لها من أثر كبير على المستوى الاقتصادي للمجتمع وعلى المستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع، وصولاً لاسهام فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن واقع التجربة والممارسات العملية جاءت بنتائج غير مرضية مقارنة بما عازمت عليه.

تعد إدارة سياسات توظيف الأموال في المصارف من أهم معالم الحياة الاقتصادية المعاصرة، إذ تعمل على استثمار الفرص المتاحة والمواتية لتحقيق أهداف هذه المصارف، كما تعمل على إمداد القطاعات والأنشطة الاقتصادية ودعمها بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها، ومن هنا يجب البحث في السياسات الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي في سلطنة عمان وتقييمها وتبيان مدى التزامها بأفكار المؤسسين لها، ومدى إسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١. مشكلة البحث:

كان لتأسيس المصارف الإسلامية بعدُ تنموي واضح في فكر المؤسسين، وذلك من خلال ربط سياسات توظيف الأموال بالقطاعات الإنتاجية ذات الأثر التنموي المسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهذا ما نلاحظه جلياً في محاولات التأسيس التي اعتمدت على كيفية تطوير القطاعات الإنتاجية وتنمية المجتمعات، لكن الممارسات العملية -والواقع المصرفي الحالي- ابتعدت عن فكر هؤلاء المؤسسين وتجاربهم الأولية، ممّا يجعلنا نلاحظ انحرافاً كبيراً في التجربة المصرفية الإسلامية، فقد اعتمدت على الأدوات قصيرة الأجل ذات الربح السريع والمخاطرة المنخفضة في سياسات التمويل والاستثمار فيها، كما لا يخفى على أحد وجود مشكله فائض سيولة مالية، يبرره غياب استخدام الأدوات الاستثمارية

المتوافقة مع أحكام الشريعة، مع الحرص على عدم اللجوء الى الاقتراض من المصرف المركزي كمقرض أخير في حالة اضطرت لذلك، ممّا دعاها لتكون مصدراً للاتهام والشكوك بأن عملها مشابه لعمل المصارف التقليدية، ويمكن تلخيص مشكلة البحث في الاسئلة الآتية:

١. هل تمكنت المصارف الإسلامية العمانية - موضوع الدراسة - من جذب الموارد المالية طويلة الأجل عبر أدوات الهندسة المالية، وبذلك استطاعت القيام بدورها الاستثماري المأمول؟
٢. هل عملت سياسات الاستثمار في المصارف الإسلامية العمانية - موضوع الدراسة - على التركيز على الاستثمارات التنموية طويلة الأجل ذات الأثر الكبير في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي؟
٣. هل استطاعت المصارف الإسلامية العمانية- موضوع الدراسة- تنوع سياسات التمويل لديها والتركيز على التمويل الاستثماري طويل الأجل لما له من دور تنموي كبير؟
٤. هل استطاعت المصارف الإسلامية العمانية - موضوع الدراسة - الالتزام بفكر المؤسسين من حيث التركيز على المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، والتمويل الاستثماري للقطاعات الإنتاجية؟
٥. هل استطاعت المصارف الإسلامية العمانية إحداث أثر في التنمية الاجتماعية لأفراد المجتمع؟

٣. أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية البحث من خلال الآتي:

١. الوقوف عملياً على أهم الممارسات المتبعة في سياسات التمويل في المصارف الإسلامية العمانية.
٢. الوقوف عملياً على أهم الممارسات المتبعة في سياسات الاستثمار في المصارف الإسلامية العمانية.
٣. تبيان أهمية سياسات التمويل والاستثمار الإسلامي في الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
٤. دراسة تطبيقية من واقع القوائم المالية الختامية للمصارف الإسلامية العمانية، وهي تُعد من الدراسات القليلة في هذا الجانب بسلطنة عمان.

٤. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. محاولة كشف الخلل في سياسات التمويل والاستثمار التنموية في المصارف الإسلامية العمانية.
٢. تقديم إطار علمي يمكن متخذي القرار من الاهتمام بالدور التنموي للمصارف الإسلامية في سلطنة عمان.
٣. تقديم أرضية علمية يمكن الاستفادة منها في إعادة تقييم سياسات التمويل والاستثمار وكيفية توجيهه، نحو الإسهام الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥. فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: لم تعتمد المصارف الإسلامية العمانية على صيغ التمويل القائمة على المديونية، وإنما ركزت على صيغ التمويل القائمة على الملكية.

الفرضية الثانية: تمكَّنت المصارف الإسلامية العمانية من تحقيق معدلات عالية في الاستثمارات طويلة الأجل، وبذلك تمكَّنت من تحقيق الدور التَّمويُّ المأمول منها.

٦. منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث على الجانبين النظري والعملي التطبيقي، ففي الجانب النظري يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستفادة من المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات العلمية المحكمة، أما الجانب العملي فيعتمد على المنهج الإحصائي التحليلي، وستتناول تحليل البيانات والتقارير السنوية والجداول الإحصائية المتوفرة في بنك نزوى وبنك العز الإسلامي.

٧. محددات البحث:

بالنسبة للمحددات المكانية فقد اقتصرنا على تجربة المصارف الإسلامية العاملة في سلطنة عمان كونها موطن البحث وإقامة الباحثين، أما المحددات الزمنية فقد تم أخذ سلسلة زمنية للبيانات المالية للمصارف الإسلامية - موضوع الدراسة - تمتد من عام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨، وذلك وفقاً للبيانات المتاحة للباحثين.

٨. الدراسات السابقة:

حاول الباحثان استعراض الدراسات السابقة في هذا المجال، وسيتم عرض أطروحات الدكتوراه الآتية:

١. جابر الاسماعيل (٢٠١٦): نموذج تطويري مقترح لسياسات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية «دراسة تطبيقية مقارنة بين ستة مصارف إسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجنان، لبنان.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية بالقيام بعمليات التمويل الاستثماري وعمليات الاستثمار التَّمويُّ طويل الأجل، وما هي نسبة هذا الإسهام التَّمويُّ من إجمال توظيف الأموال لديها، فقد عملت هذه الدراسة على تبيان واقع التمويل وواقع الاستثمار والتمييز بين كل من التمويل بأدواته ووسائله وبين الاستثمار بأشكاله وأنواعه في المصارف الإسلامية - موضوع الدراسة - وتحديد اتجاهات تطوره ومحاولة دراسة وتقييم المعوقات الأساسية للتوظيف الاستثماري والوقوف على أسس معالجتها.

برزت مشكلة الدراسة في ابتعاد المصارف الإسلامية عن القيام بدورها الفاعل في التوسُّع في عمليات التمويل أو الاستثمار ذي البعد التَّمويُّ، والذي أثار سلباً على عدم قدرتها على الوفاء بالعديد من مسؤولياتها وتجاهلها كثيراً من أهدافها الموضوعية في الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد

توصل البحث من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريت على مجموعة من المصارف الإسلامية إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

- تدنَّى نسبة الموارد المالية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية - موضوع الدراسة - إذ لم تمثل سوى نسبة هامشية وضيئة من إجمالي الموارد المالية، ممَّا يعكس ويؤكد وجود خلل في الهياكل التمويلية لهذه المصارف.

- تدنَّى نسبة الاستثمارات الحقيقية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية، إذ لم تمثل عمليات الاستثمار طويل الأجل سوى نسبة محدودة من مجمل عمليات التوظيف في هذه المصارف.

وقام الباحث بتقديم عدد من التوصيات، تمثل أهمها بتقديم نموذج تطويري مقترح لإنشاء الشركة القابضة الاستثمارية بين المصارف الإسلامية ضمن كل بلد، والعمل على تنويع سياسات التوظيف فيها بين التمويل الاستثماري من خلال الصيغ التمويلية القائمة على الملكية ذات الأثر التَّمويُّ وبين الاستثمارات بأنواعها مع التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل، واقتراح الباحث أوزاناً نسبية بين السياستين السابقتين لتوظيف الأموال، وأوزاناً نسبية بين أدوات وصيغ كل منهما، سواءً أكان ذلك تمويلاً استثمارياً أم استثماراً طويل الأجل.

٢. عصام بوزيد (٢٠١٦): حاول اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي لرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم اختبار لمدى كفاءة نظام التمويل الإسلامي المعمول به حالياً في مواجهة الأزمات المالية، من خلال قياس كفاءة الصناعة المصرفية الإسلامية ككل، وكفاءة مؤشرات الأسهم الإسلامية خلال مدة الأزمة (٢٠٠٨). وتكمن إشكالية البحث في اعتبار النظام المالي الحالي المعمول به غير قادر على مواجهة الأزمات والاضطرابات المالية الدورية، وأن وجود نظام مالي إسلامي هو محل جدل حول مصداقية وواقعية تطبيقه، ومدى قدرته على الإسهام في الاستقرار المالي العالمي.

اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على المنهج الوصفي والتاريخي للكشف عن تطور العناصر المرتبطة بكيفية علاج المشكلة، أمَّا في الجانب التطبيقي، فقد استخدم أسلوب دراسة الحالة بالاعتماد على عينة لقياس كفاءة المصارف الإسلامية وقياس مستوى الأداء المالي في مؤشرات الأسهم الإسلامية.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا تختلف مؤشرات الأسهم الإسلامية عن مؤشرات الأسهم العادية من حيث المفهوم والدلالة، ويمكن قياس أداء مؤشرات الأسهم الإسلامية بواسطة أدوات قياس الأداء المالي للأصول المالية، كما أنَّ الأداء المالي للمؤشرات التقليدية كان متعزراً خلال مدة الدراسة بعكس أداء المؤشرات الإسلامية التي كانت متقاربة بشكل كبير مع المؤشرات المرجعية.

٣. أنس ساتي محمد (٢٠١٥): تقويم أداء صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.

٩. الإطار النظري لسياسات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية

مازال مفهوم سياسات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية موضع نقاش بين الباحثين، فقد تم التعبير عنها في الدراسات والأبحاث المختلفة على أنها التمويل، وحاول البعض الآخر التركيز على أنها الاستثمار، ومنهم من دمج التمويل والاستثمار للتعبير عن سياسات توظيف الأموال، وهنا يشير (دوابة، ٢٠١٥: ١٥) بالقول إن التمويل والاستثمار إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا، وفي حال ذكرهما معاً في موضع واحد، فلكل واحد منهما معناه الخاص به، وإذا ذُكر أحدهما دون الآخر فالمذكور يحوي معنى غير المذكور وينوب عنه، وبذلك يكونان متداخلين إذا ذُكر أحدهما، متباينين إذا ذُكر معاً.

أ - التمويل في المصارف الإسلامية:

عرف (محمد علي، ٢٠١٠: ١٢٥) التمويل الإسلامي بأنه: «تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه «البنك الإسلامي» إلى العميل «فرد أو شركة»، ليتصرف بها ضمن أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها، بقصد تحقيق العائد المناسب استناداً إلى عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والسلم والاستصناع». فيما عرفه (قحف، ٢٠٠٤: ١٢) بأنه: «تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف بها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية. نلاحظ من التعريف السابق أنه حاول التركيز على تحقيق هدف المصرف الإسلامي من خلال العائد والربحية المتحصلة من عملية التمويل، مع غياب إشارته إلى ضرورة إحداث دور تنموي من خلال عملية التمويل الإسلامي ومدى ارتباطه بالاقتصاد الحقيقي أو القطاعات الإنتاجية.

فيما عرفه (بوزيد، ٢٠١٠: ٣) بأنه: إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي، من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية». ونلاحظ من خلال التعريف السابق شموليته لأدوات التمويل الإسلامي بالعموم دون الدخول في أنواع الصيغ التمويلية وتفصيلها، كما لم يحدد التعريف السابق الهدف من العملية التمويلية، سواء أكانت بالنسبة للمصرف الإسلامي أم من وجهة نظر العميل أو من حيث إسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتقوم فلسفة التمويل الإسلامي وأدواته على ربط المعاملات الاقتصادية بالقطاع الحقيقي؛ لذا ينبغي أن يكون موضوع المعاملات الاقتصادية إما سلعة، أو أصلاً من الأصول، أو تقديم خدمة؛ ولهذا تُعد المعاملات المالية التي لا تفي بهذا الغرض من الأعمال المحظورة شرعاً. (ناصر، ٢٠٠٦: ١٨٠) وهذا وجه الخلاف الجوهرية مع سياسات الإفراض في المصارف التقليدية.

تقسم عادةً صيغ التمويل في المصارف الإسلامية إلى نوعين أساسيين: فمنها ما تقوم على أساس الملكية (حيث يأخذ المتعامل صفة المالك والتصرف والحرية في إجراء المعاملات)، ومنها ما

هدفت الدراسة إلى تقويم أداء صيغ الاستثمار الإسلامية المتعلقة بالمرابحة والمشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية السودانية موضوع الدراسة. وتكمن إشكالية البحث في طُرْح عددٍ من الأسئلة حول مدى مراعاة المصارف الإسلامية السودانية، عند تطبيق سياسات توظيف الأموال لديها، النواحي الشرعية والمصرفية، ومدى مواكبتها لتحقيق أهداف المصارف الإسلامية، ومدى التماشي مع حاجات العملاء ورغباتهم.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على الدراسات والأبحاث والتقارير المعتمدة، إضافةً للمنهج الإحصائي من خلال المسح الميداني لمجتمع البحث ودراسة الحالة وتحليلها واختبار الفرضيات الموضوعية. وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود مؤشرات قياسية معتمدة لتقويم صيغ الاستثمار الإسلامية، إضافةً إلى غياب البيانات الخاصة باستخدام صيغ الاستثمار الإسلامية. ووفقاً للدراسة توصل الباحث إلى أنه تمكنت المرابحة والمشاركة والمضاربة من تحقيق أهداف المصرف المتمثلة بالربحية والسيولة والأمان، وبالمقابل لبّت هذه الصيغ التمويلية متطلبات العملاء وحاجاتهم، وأوصت الدراسة بضرورة تنمية مهارات العاملين في المصارف الإسلامية وتنوع صيغ الاستثمار فيها واستحداث أوعية ادخارية طويلة الأجل.

٤. الياس عبد الله أبو الهيجاء (٢٠٠٧): «تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة حالة الأردن»، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في الواقع العملي، وتطوير آليات تساعد على زيادة التمويل بصيغة المشاركات عن طريق الحد من المعوقات والمخاطر التي تقابل ذلك، وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

- التعريف بصيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.
- معوقات الاستخدام المصرفي للتمويل بالمشاركة ومخاطرها.
- تطوير آليات لعلاج معوقات صيغ التمويل بالمشاركة ومخاطرها.

وتوصل الباحث إلى أهم الآليات لعلاج المعوقات سابقة الذكر من خلال تطوير أسس ومعايير دراسات الجدوى الاقتصادية والضمان والتأمين وتكوين الاحتياطات النظامية، واستحداث طرق تمويل جديدة مبنية على صيغ التمويل بالمشاركة مثل الشراكة بالمرابحة، واندماج المضاربة والمرابحة بعقد واحد والمشاركة المتغيرة في الأرباح والخسائر، إضافةً لصكوك المشاركة في الربح والخسارة. ونلاحظ اهتمام الباحث بالتمويل والتركيز عليه وابتعاده عن الدور الاستثماري المباشر الذي يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. نلاحظ من الدراسات السابقة أنها لم تفرق بين نوعي سياسات توظيف الأموال، فقد خلطت بين التمويل والاستثمار، وتعددهما عملية واحدة، ولا شك أن هناك تشابهاً كبيراً بينهما، لكن لا بد من التأكيد أنهما عملة واحدة لوجهين مختلفين، إذ لا بد من التمييز بينهما عند الحديث عن الدور التَنَمُويّ المأمول به لتنمية المجتمعات وتطويرها.

كما يمكننا تصنيف صيغ التمويل القائمة على المديونية من خلال الجدول الآتي:

صيغة التمويل	المفهوم
المرابحة	عرفها (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٠: ٢) بأنها توسط المصرف لشراء سلعة مطلوبة من قبل عميله ثم إعادة بيعها له بالأجل بثمن يساوي التكلفة الكلية للشراء مضافاً إليه ربح معلوم متفق عليه بينهما. وتتعامل المصارف الإسلامية بهذه الصيغة من خلال المرابحة البسيطة أو المرابحة للأمر بالشراء، وتُعد هذه الصيغة من أكثر الصيغ التمويلية استخداماً في المصارف الإسلامية.
الإجارة	«بيع نفع معلوم بعوض معلوم» (Oubaid Allah, 2005: 74)، وهي عقد على منفعة مباحة معلومة لمجة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو القيام بعمل بعوض معلوم. (ابو سليمان K: ٢٠٠٠: ٢٢). وتستخدم الإجارة على نطاق واسع، كونها تعمل على سد احتياجات الناس من المنافع المتنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.
السلم	هو «عقد مبادلة مالية يقبض أحدهما الثمن، ويؤجل السلعة إلى أجل معلوم» (أيوب، ٢٠٠٣: ١٩٩). ويمكن تعريفه بأنه عقد يشتري من خلاله المصرف الإسلامي سلعة معينة مؤجلة، يقوم بدفع ثمنها حالا أو أن يبيع المصرف سلعة مؤجلة التسليم ويتقاضى ثمنها حالا (لعمارة، ١٩٩٦: ١٢٩).
الاستصناع	هو عقد بين طرفين يشتري الطرف الأول في الحال شيئاً مما يصنع صنعاً، ويلتزم الطرف الثاني (المصنِّع) بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة ومنتفق عليها وبثمن محدد. (الزرقا، ١٩٩٥: ٢٢)، ويمكن للمصرف الإسلامي أن يكون صانعاً أو مستصنعاً.
المتاجرة	هي قيام المصرف الإسلامي بممارسة النشاط التجاري عبر شراء السلع ثم بيعها لغاية تحريك المال في العملية التجارية. (داود، ٢٠١٢: ١٧٥).

ب - الاستثمار في المصارف الإسلامية:

يعرف الاستثمار وفقاً للاقتصاد الإسلامي بأنه عملية توظيف الأموال الحلال «أياً كان مصدرها» في المجالات الإنتاجية، كضرورة فرضتها الشريعة الإسلامية، بهدف زيادة الناتج القومي وفقاً للأولويات والضوابط الإسلامية، مع مراعاة إمكانية تحقيق عوائد مالية إيجابية، بهدف تحقيق أهداف النظام الاقتصادي ككل. (الاسماعيل، ٢٠١٦: ١٠٦). ويمكن تقسيم الاستثمار حسب طبيعته إلى الآتي:

تقوم على أساس المديونية (إذ يأخذ المتعامل صفة المدين وفقاً لعقود محلها السلع والخدمات وليس النقد). وهنا لا بد من التأكيد على أن التطورات النظرية والتجارب الحديثة تشير إلى أن الاقتصاد القائم على سياسات التمويل المعتمدة على مبدأ المشاركة سيكون أكثر استقراراً من نظيره القائم على التمويل وفقاً للفائدة المصرفية (Mills, And Presley, 1999: 72). ويمكن تصنيف صيغ التمويل القائمة على الملكية من خلال الجدول الآتي:

صيغة التمويل	المفهوم
المضاربة	وهي «عقد يدفع بموجبه رب المال إلى المضارب مالا ليتجر به، ويكون الربح مشتركاً بينهما حسب الاتفاق، على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب» (الزحيلي، ٢٠٠٠: ٢٣٨). وفي التطبيق العملي يعرف بأنه: عقد يدخل بموجبه المصرف الإسلامي في صفقة محددة مع عميل أو أكثر، بحيث يقدم المصرف التمويل اللازم للصفقة، ويقدم العميل جهده وخبرته، فإذا تحقق الربح وزع بينهما حسب الاتفاق، وفي حال الخسارة يتحملها المصرف من رأسماله، والعميل من جهده فقط مالم يثبت منه التقصير. (بن بلخير؛ عكرمة، ٢٠١٩: ١٢).
المشاركة	هي عقود تخلط مال الشركاء (المصرف والعملاء) بطريقة لا تميزها عن بعضها بعضاً، وذلك بفرض استثمارها في إقامة مشروعات جديدة أو توسعات حالية، ويتم اقتسام الأرباح والخسائر بين الشركاء على أساس حصة كل منهم في رأس المال، وعادة ما يكون هناك نوعان من الشراكة إما ثابتة أو متناقصة. (الحاج، ٢٠٠٥: ٦).
المزارعة	هي عقد شراكة بين طرفين، يقدم الأول المال أو أحد عناصر الإنتاج، ومنها الأرض للطرف الثاني الذي يقدم العمل في الأرض، ويتم اقتسام الأرباح وفقاً للاتفاق بينهما. (عبد الله، ٢٠٠٨: ١٦٥). ويمكن للمصارف الإسلامية أن تسهم في عقود المزارعة من خلال تقديمه التمويل اللازم للمزارعين بتوفير مدخلات الإنتاج كالآلات والبذور والمعدات والأسمدة وغيرها، وتمثل إجمالي التمويل المقدم نسبة مشاركته في عملية المزارعة.
المساقاة	اتفاق بين طرفين، أحدهما وهو العامل يقوم بمهمة سقي المزروعات عند الطرف الآخر وبالذات في الأشجار والبساتين، والناتج يقسمانه وفقاً للحصص المتفق عليها عند العقد. (خلف، ٢٠٠٦: ٣٧٠-٣٧١).

طبيعة الاستثمار	المفهوم	الأدوات المستخدمة
الاستثمار الحقيقي (المباشر)	توجيه الأموال اللازمة للاستثمار في الأصول الثابتة المعمرة كالعقارات والمعدات والمباني وغيرها، بحيث تخدم العملية الإنتاجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة لإحداث أثر اقتصادي وتنموي ولمدة زمنية طويلة. (الاسماعيل، ٢٠١١: ٢٣).	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الشركات التابعة والزميلة. ✓ الاستثمارات العقارية ✓ الصناديق الاستثمارية من غير القيم المنقولة. ✓ شركات مساهمة (رأس المال المخاطر / BOT).
الاستثمار المالي	توجيه الأموال واستثمارها في الإطار الذي تجتمع فيها الوحدات المدخرة الراغبة في الاستثمار ووحدات العجز التي تحتاج إلى الأموال بغرض الاستثمار، عبر أدوات متخصصة عاملة في السوق المالي بشرط توافر قنوات اتصال فعالة. (التميمي؛ سلام، ٢٠٠٤: ١١٠).	<ul style="list-style-type: none"> ✓ شهادات الاستثمار القابلة للتداول المخصصة. ✓ شهادات الاستثمار القابلة للتداول العامة. ✓ وثائق صناديق الاستثمار. ✓ الأسهم والسندات الإسلامية. ✓ محافظ الأوراق المالية. ✓ الصكوك الإسلامية.

يتضح لنا من خلال الجدول أن صافي التمويل السنوي المقدم من بنك العز الإسلامي في تطور مستمر خلال سنوات الدراسة، بالرغم من التناقص في معدلات النمو السنوية لصافي التمويل المقدم، إذ نلاحظ الارتفاع الكبير في معدلات النمو السنوية خلال السنوات الأولى للافتتاح، مما يؤكد الرغبة الكبيرة لدى العملاء في السوق العماني في تبني العمل المصرفي الإسلامي والاهتمام الكبير في إنجاح التجربة، فقد ارتفع حجم التمويل في العام ٢٠١٤ إلى حوالي ٦٩,٩٩٧ ألف ريال عماني بمعدل نمو وصل إلى ١٦٦٩٪، كما نلاحظ أن هناك تناقصاً سنوياً في معدلات النمو خلال السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي يفسر تأثر القطاع المصرفي بالأزمة المالية الحالية التي انعكست في عدم التوسع في الائتمان من قبل المصارف بشكل عام، وجزء من المصارف الإسلامية، إضافة لامتنال القطاع المصرفي للقرارات الصادرة من المصرف المركزي العماني، وتماشياً مع سياسات التمويل المنضبط والمدروس.

وبشكل عام فقد استطاع بنك العز الإسلامي تقديم الخدمات التمويلية لشريحة واسعة من العملاء، إذ وصل متوسط معدل النمو السنوي لحجم التمويلات خلال سنوات الدراسة إلى ٣٢١,٤٪، مما يؤكد تزايد صافي التمويل الممنوح سنوياً، وهذا بدوره يؤدي إلى تزايد الرغبة لدى العملاء للعمل المصرفي الإسلامي.

حصة صيغ التمويل من إجمالي التمويل المقدم:

بشكل عام لا يكون تبويب جميع الأدوات الاستثمارية بشكل مطلق، وإنما يتم الرجوع إلى القوائم المالية للمصارف وتحليلها، وتبيان الغرض من الاستثمار ومحل الاستثمار، ومدة هذا الاستثمار وغيرها، حتى يتم التبويب وفقاً لطبيعة الاستثمار وغايته، والتفرقة بين الاستثمار الذي يحدث أثراً تنموياً، وهذا ما سيتم العمل عليه في الدراسة التطبيقية.

١٠. واقع التمويل في المصارف الإسلامية العمانية:

١- بنك العز الإسلامي: تأسس بنك العز الإسلامي كثاني مصرف إسلامي متكامل في سلطنة عمان وذلك في عام ٢٠١٣ م، ويبلغ إجمالي رأس مال المصرف ١٠٠ مليون ريال عماني، تعود نسبة ٤٠٪ منه لأسهم المستثمرين المكتتبين في طرح العام الأولي في سبتمبر ٢٠١٢ م. أما نسبة الـ ٦٠٪ من رأس المال فتعود إلى المؤسسين من شركات متنوعة تمتلك الخبرة الكافية في المجالات الريادية المتنوعة.

• إجمالي التمويلات المقدمة ومعدل نموها السنوي:

جدول (١): إجمالي التمويلات في بنك العز الإسلامي ومعدل نموها السنوي (ألف ريال عماني)

العام	صافي التمويل	معدل النمو السنوي %
٢٠١٣	٣,٩٥٦	-
٢٠١٤	٦٩,٩٩٧	١٦٦٩
٢٠١٥	١٧٤,١٢٩	١٤٨,٨
٢٠١٦	٢٥٧,٥٠٧	٤٧,٩
٢٠١٧	٣٥٩,٩٠٢	٣٩,٨
٢٠١٨	٤٤١,٧٧٠	٢٢,٧
متوسط معدل النمو السنوي %		٣٢١,٤

المصدر: التقارير السنوية لبنك العز الإسلامي، (٢٠١٨-٢٠١٣).

جدول (٢): حصة صيغ التمويل من إجمالي التمويلات المقدمة في بنك العز (ألف ريال عماني)

المشاركة	الإجارة		المرابحة		العام
	القيمة	%	القيمة	%	
-	-	٨٧,٨	٣,٤٧٥	١٢,٢	٢٠١٣
-	-	٧٤,١	٥١,٨٣٢	٢٥,٩	٢٠١٤
٠,٦	١,٠٥٠	٧٤,٧	١٣٠,٠٩٠	٢٤,٧	٢٠١٥
٤,٩	١٢,٥٠٤	٧١,٦	١٨٤,٤١١	٢٣,٥	٢٠١٦
١٠,٨	٣٨,٧٥٣	٦٦,١	٢٣٧,٩٦٥	٢٣,١	٢٠١٧
١٦,٤	٧٢,٥٢٨	٦٠	٢٦٤,٩٩٨	٢٣,٦	٢٠١٨
٥,٥		٧٢,٤		٢٢,١	المتوسط

المصدر: التقارير السنوية لبنك العز الإسلامي (٢٠١٨-٢٠١٢).

معتمدة على الدَّين والابتعاد قدر الإمكان عن صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة ذات البعد التَّموِّي. والملاحظ أنه خلال السنوات الأولى سيطرت المرابحة والإجارة فقط على المشهد التمويلي، وقد وصلت أعلى نسبة للمرابحة تقريباً ٢٦٪. وذلك في عام ٢٠١٤م وبقيمة تمويلية وصلت إلى ١٨,١٦٥ ألف ريال عماني. بينما لم يتوسع بنك العز الإسلامي في منح التمويل بصيغة المشاركة نتيجة عدم الرغبة في الدخول بالمخاطر، إذ جاءت المشاركة بنسب ضئيلة ووصلت بالمتوسط العام خلال سنوات الدراسة إلى ٥,٥٪ من إجمالي التمويل، بالرغم من التزايد الملحوظ في صافي التمويل الممنوح من هذه الصيغة رافقه زيادة في معدلات النمو وحصة المشاركة من إجمالي التمويلات المقدمة، ويعزى تبني هذه السياسة الحذرة من قبل بنك العز الإسلامي لحدثة التجربة المصرفية في سلطنة عمان، إضافةً إلى تحقيق مكاسب للمساهمين. بشكل عام نلاحظ من خلال الجدول السابق الآتي:

- التمرکز الواضح في ثلاث صيغ تمويلية وغياب التنوع في الصيغ التمويلية الأخرى.
- التركيز في السياسة التمويلية المتبعة لدى بنك العز الإسلامي على صيغ التمويل القائمة على المديونية والمتمثلة بصيغتي الإجارة والمرابحة واللتين مثلتا ما يقارب (٩٤,٥٪) من إجمالي التمويل الممنوح خلال سنوات الدراسة.
- الضعف الواضح في الاعتماد على الصيغ التمويلية القائمة على الملكية والمشاركة في الربح والخسارة، فقد تمثلت في المحاولات الخجولة لصيغة المشاركة فقط إذ مثلت ما يقارب (٥,٥٪) فقط من إجمالي التمويل الممنوح خلال سنوات الدراسة.
- الرغبة الواضحة لدى بنك العز الإسلامي في تقليل المخاطر والرغبة في تحقيق الإيرادات لتحقيق ما يطمح له المساهمون وأصحاب الودائع، بعيداً عن الاهتمام بالجانب التَّموِّي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح لنا الآتي: عدم التوسع في سياسات التمويل المعتمدة، إذ نلاحظ التمرکز حول ثلاث صيغ رئيسية وقد استمر العمل بها منذ التأسيس حتى نهاية عام ٢٠١٨، ويعود ذلك لحدثة التجربة المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان، إضافة إلى عدم الرغبة في تعرض أموال المصرف والمودعين لمخاطر متعددة في ظل عدم المعرفة الكاملة بالسوق العمانية وطبيعة التمويل المستمد من حاجة الأفراد إلى السكن مع ضمان القدرة والالتزام بسداد الاستحقاق وغيره.

نلاحظ أن صيغة الإجارة احتلت المرتبة الأولى خلال سنوات الدراسة وكان التمرکز يدور حولها، إذ تُعد صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك الخيار الأمثل لدى العميل العماني لغرض التمويل العقاري، والذي مثل القطاع الأكبر من علميات التمويل، ووصلت هذه الصيغة بالمتوسط العام لمجموع السنوات إلى حوالي ٧٢,٤٪ من صافي التمويل المقدم خلال سنوات الدراسة، فيما استحوذت باقي الصيغ التمويلية على ما نسبته ٢٧,٦٪ فقط من صافي التمويل، وقد بلغت نسبة التمويل بالإجارة أشدها في عام ٢٠١٣ ووصلت إلى ما يعادل ٨٧,٨٤٪ من صافي التمويل المقدم وبقيمة تمويلية بلغت ٣,٤٧٥ ألف ريال عماني، الأمر الذي يوضح عدم رغبة المصرف في الدخول في المخاطرة والاعتماد على الصيغ المعتمدة على المديونية، وقد جاء هذا الاهتمام نتيجة حاجة السوق العماني للتمويل العقاري المتزايد في طلبه وبشكل مستمر، فيما حققت نسبة التمويل بالإجارة أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٨، ووصلت إلى حوالي ٦٠٪ بقيمة تمويلية وصلت إلى ٢٦٤,٩٩٨ ألف ريال عماني، وهذا يعود لآثار الأزمة المالية وتبني توجهات المصرف المركزي العماني واتباع سياسة تقشفية في منح التمويل لدى المصرف.

جاءت صيغة المرابحة في المرتبة الثانية، إذ بلغت مشاركتها بصافي التمويل بالمتوسط العام لسنوات الدراسة ٢٢,١٪، مما يؤكد الرغبة الكبيرة لدى المصرف والقائمين عليه بتبني سياسة تمويلية

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن متوسط معدل النمو السنوية لإجمالي التمويلات في بنك نزوى حقق معدلاً عالياً رغم الانخفاض الواضح في معدلات النمو السنوية، وهذا يعود للطفرة التمويلية والقفزة التي حققها المصرف خلال العام الذي تلا عام الافتتاح، مما يؤكد الرغبة الكبيرة لدى العملاء في التعامل مع التمويل الإسلامي والحاجة له، وخصوصاً إذا ما تم التأكيد على أن بنك نزوى - الذي يُعد أول بنك إسلامي في سلطنة عمان - قد حقق في عام ٢٠١٤ ارتفاعاً ملحوظاً في حجم التمويل ووصل إلى ١١٠,٤٩١ ألف ريال عماني بمعدل نمو وصل إلى ٢٦١,١٪، وواصل البنك في التوسع بمنح التمويل، إذ نلاحظ الزيادة السنوية في قيمة صافي التمويل خلال سنوات الدراسة مع التأكيد على أن التوسع كان محدوداً نتيجة للأزمة المالية الحالية وتوجهات البنك المركزي وعدم الرغبة لدى المصرف بالدخول في مخاطر مالية.

حصة صيغ التمويل من إجمالي التمويل المقدم:

٢- بنك نزوى: يُعد بنك نزوى أول مصرف إسلامي متكامل في سلطنة عمان وذلك وفقاً للمرسوم السلطاني رقم ١١٤/٢٠٠٠، ثم انطلقت العمليات المصرفية للبنك في عام ٢٠١٣.

• إجمالي التمويلات المقدمة ومعدل نموها السنوي:

جدول (٣): إجمالي التمويلات في بنك نزوى ومعدل نموها السنوي. «ألف ر.ع»

العام	صافي التمويل	معدل النمو السنوي %
٢٠١٣	٣٠,٥٩٤	-
٢٠١٤	١١٠,٤٩١	٢٦١,١
٢٠١٥	٢٣١,٣٣٨	١٠٩,٤
٢٠١٦	٣٣٤,٩٥٦	٤٤,٥
٢٠١٧	٤٦٩,٢٣٥	٤٠,١
٢٠١٨	٥٥٨,٥٤٦	١٩
متوسط معدل النمو السنوي %		٧٩

المصدر: التقارير السنوية لبنك نزوى (٢٠١٨-٢٠١٣).

جدول (٤): حصة صيغ التمويل من إجمالي التمويلات المقدمة في بنك العز (ألف ريال عماني)

العام	البيوع والذمم الأخرى*		الإجارة		المشاركة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
٢٠١٣	١٦,٨٩٤	٥٥,٢	١٣,٧٠٠	٤٤,٨	-	-
٢٠١٤	٥١,١٥٢	٤٦,٣	٥٩,٣٣٩	٥٣,٧	-	-
٢٠١٥	٧٥,٧٥٨	٣٢,٧	١٥٥,٥٨٠	٦٧,٣	-	-
٢٠١٦	١٠٠,١٠٣	٢٩,٩	٢٣٤,٠٥٤	٦٩,٩	٧٩٩	٠,٢
٢٠١٧	١٦١,٣٩٨	٣٤,٤	٢٨٢,١١٠	٦٠,١	٢٥,٧٢٧	٥,٥
٢٠١٨	١٨٢,٢٦٩	٣٢,٦	٣١٦,٣٩٧	٥٦,٦	٥٩,٨٨٠	١٠,٧
المتوسط		٣٨,٥		٥٨,٧		٢,٧

*تمثل ذمم البيوع والذمم الأخرى: صافي التمويلات المقدمة بصيغة كل من (الاستصناع المرابحة والإجارة) للأفراد والشركات.
المصدر: التقارير السنوية لبنك نزوى (٢٠١٨-٢٠١٢).

العام خلال سنوات الدراسة ما يعادل ٢,٧٪ ويعود ذلك إلى عدم الرغبة في إشراك أموال البنك والمودعين لمخاطر متعلقة بالمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ومخاطر عدم القدرة والالتزام بسداد الاستحقاق وغيره.

نلاحظ أن صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك بالمتوسط العام لمجموع السنوات استحوذت على ما يقارب ٥٩٪ من صافي التمويل المقدم خلال سنوات الدراسة، فيما استحوذت باقي الصيغ التمويلية على

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح لنا الآتي: التركيز الكبير الذي اعتمده بنك نزوى في صيغة الإجارة، إذ نلاحظ أن الإجارة انعكست كإجارة منتهية بالتمليك بتفصيل خاص في القوائم المالية أما الإجارة التشغيلية والخدمات فقد تم دمجها مع المرابحة والاستصناع في ذمم البيوع والذمم الأخرى، في حين بقيت صيغ التمويل القائمة على الملكية مغيّبة باستثناء محاولات خجولة في بعض عقود التمويل المتمثلة بعقود المشاركة والتي مثلت بالمتوسط

من صافي التمويل الممنوح من حيث المتوسط العام، وهذا ما جاء متماشياً والسياسة التمويلية لبنك العز الإسلامي، وبذلك يمكننا عدم قبول الفرضية القائلة بأنه: لم تعتمد المصارف الإسلامية العمانية على صيغ التمويل القائمة على المديونية، وإنما ركزت على صيغ التمويل القائمة على الملكية.

ويعود اعتماد بنك نزوى على السياسة التمويلية الحذرة بهذا الشكل إلى:

- إمكانية تحديد الربح من عملية التمويل بشكل سابق.
- وجود الضمانات الكافية لحجم التمويل والتي تتميز بالتنوع والاستمرارية.
- الإبقاء على الأسلوب القديم في إدارة عمليات التمويل في المصارف الإسلامية من خلال ما يسمى بنظرية القرض التجاري، والتي تفترض ضرورة الاعتماد والاقتصار على التمويل قصير الأجل بهدف الربح السريع والابتعاد عن المخاطرة.
- غياب الإرادة القوية في إبراز الدور التَّموِّي للعمل المصرفي الإسلامي حيث يكون التوجيه الأمثل للموارد نحو إقامة المشروعات المباشرة والحقيقية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١١. واقع الاستثمار في المصارف الإسلامية العمانية

١- بنك العز الإسلامي:

أ- إجمالي الاستثمارات المقدمة ومعدل نموها السنوي:

جدول (٥): حصة نوع الاستثمار من إجمالي الاستثمار في بنك العز الإسلامي

العالم	إجمالي الاستثمار «ألف ريال عماني»	معدل النمو السنوي %
٢٠١٣	٢٤,٨٩٨	-
٢٠١٤	٧,٤٤٦	٧٠,١-
٢٠١٥	٣٠,٧٩٥	٣١٣,٦
٢٠١٦	٦٤,٥٠٧	١٠٩,٥
٢٠١٧	١٤١,٦١٩	١١٩,٥
٢٠١٨	١٥٠,٧٧٢	٦,٥
	متوسط معدل النمو السنوي %	٧٩,٩

المصدر: التقارير السنوية لبنك العز الإسلامي.

ما نسبته ٤١٪ فقط من صافي التمويل، وقد بلغت نسبة التمويل بالإجارة أشدها في عام ٢٠١٦ ووصلت إلى ما يعادل ٦٩,٩٪ من صافي التمويل المقدم وبقيمة تمويلية بلغت ٢٣٤,٠٥٤ ألف ريال عماني، وهو الأمر الذي يدل على ازدياد الطلب على منتجات العقارات والسكن وغيرها التي أتاحتها بنك نزوى، فيما حققت نسبة التمويل بالإجارة أدنى مستوى لها في عام ٢٠٣ ووصلت إلى حوالي ٤٤,٨٪ بقيمة تمويلية وصلت إلى ١٣,٧٠٠ ألف ريال عماني، وذلك على اعتبار أنها سنة تأسيسية تواكبت مع رغبة البنك في تبني سياسة الحيطة والحذر في منح التمويل، وبهذا الشكل اعتمد بنك نزوى سياسة تمويلية متمركزة حول صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المديونية، واختار منها الإجارة المنتهية بالتمليك كصيغة تفصيلية عن باقي الصيغ التمويلية الأخرى، الأمر الذي لم يظهر الاختلاف الحقيقي في روح التمويل الإسلامي ودوره التَّموِّي بل أظهر التشابه الكبير بسياسات التمويل في المصارف التقليدية.

وقد جاءت صيغ ذم البيوع والذمم الأخرى بالمرتبة الثانية، إذ بلغت مشاركتها بصافي التمويل بالمتوسط العام لسنوات الدراسة ٣٨,٥٪، مما يؤكد الرغبة الكبيرة لدى البنك والقائمين عليه في تبني سياسة تمويلية معتمدة على الدين والابتعاد قدر الإمكان عن أي سياسة استثمارية قائمة على الربح والخسارة ومبدأي الغنم بالغرم والخراج بالضمن، والملاحظ أنه خلال السنوات الثلاث الأولى سيطرت ذم البيوع والإجارة المنتهية بالتمليك فقط على المشهد التمويلي، وقد وصلت أعلى نسبة لذم البيوع والذمم الأخرى تقريباً ٥٥,٢٪ وذلك في عام ٢٠١٣ م وبقيمة تمويلية وصلت إلى ١٦,٨٩٤ ألف ريال عماني.

بينما جاءت مساهمة صيغة المشاركة خجولة وبنسبة ضئيلة جداً لا تذكر، ووصلت إلى ٢,٧٪ من إجمالي التمويل، مما أكد على السياسة التمويلية الواضحة لدى إدارة البنك بالابتعاد عن المخاطر وعدم التنوع في سياسات التمويل، ويعزى تبني هذه السياسة الحذرة من قبل بنك العز الإسلامي إلى الرغبة في تحقيق أعلى قدر ممكن من الأرباح في ظل منافسة كبيرة من المصارف التقليدية، ويكمن دور البنك في ضرورة تبني سياسة تمويلية متنوعة بعيدة عن التمرکز الشديد والانحياز تجاه صيغ تمويلية معينة بهدف زيادة الربح أو تقليل المخاطر أو غيرها، كوننا ننتظر من المصارف الإسلامية بالعموم وبنك نزوى بشكل خاص إبراز الدور التَّموِّي والاجتماعي للصيرفة الإسلامية خصوصاً كونه أول مصرف إسلامي في السلطنة، ويعمل في سوق خصبة تمثل لاعباً رئيساً في منطقة الخليج العربي بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام.

يتضح لنا ممَّا سبق مدى اعتماد بنك نزوى على سياسة تمويلية حذرة بتبنيها صيغ التمويل المعتمدة على المديونية بشكل كبير، فاستحوذت صيغ التمويل القائمة على المديونية النسبة الكبرى

رافقه الارتفاع الواضح في زيادة الودائع الاستثمارية، إضافة للبحث عن التوسع في الخدمات المقدمة للعملاء في ظل منافسة كبيرة في السوق العماني، في المقابل لم نلاحظ أي اهتمام لدى بنك العز الإسلامي بالاستثمارات التّنمويّة والدخول فيها بشكل مباشر، والأمر نفسه تقريباً في الاستثمارات المالية الأخرى، ويمكن أن يعزى ذلك لحدائثة التجربة وعدم الرغبة في الاستثمار لأنه أكثر عرضة للمخاطرة، خصوصاً في ظل الأزمات المالية الحالية التي ألفت بظلالها على الأفراد بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام. وعلى كلّ نلاحظ عدم استطاعة بنك العز الإسلامي تقديم سياسة استثمارية تنموية ملائمة، إذ وصل متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار فيه إلى ٧٩,٩٪.

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح لنا ضعف عمليات الاستثمار التي قام بها بنك العز الإسلامي، وهذا يعود لحدائثة التجربة المصرفية لديه، إذ لم تعتمد السياسة الاستثمارية على التنوع في أدوات الاستثمار بل بالعكس كان يركز استثماره في الصكوك بشكل رئيس، ونلاحظ أن البنك بدأ منذ تأسيسه بعمليات استثمارية ليعود في السنة الآتية بتوخي الحذر وتخفيض نسبة مساهمته في العمليات الاستثمارية وهذا ما يظهر لنا أن معدل النمو السنوي لعام ٢٠١٤ كان سالباً وبلغ (-٧,٠١٪) مقارنة بسنة ٢٠١٣، ليعود بالارتفاع مجدداً في عام ٢٠١٥ ويواصل ارتفاعاته خلال سنوات الدراسة، وهذا يعود بشكل طبيعي إلى عدة عوامل من أهمها: الرغبة في تبني الاستثمار بالوكالة كأداة ومنتج استثماري جديد،

ب- حصة أساليب الاستثمار من إجمالي الاستثمار

جدول (٦): حصة نوع الاستثمار من إجمالي الاستثمار في بنك العز (المبالغ بألف ريال)

استثمارات بالوكالة		استثمارات في الصكوك		العام
القيمة	٪	القيمة	٪	-
-	-	٢٤,٨٩٨	١٠٠	٢٠١٣
-	-	٧,٤٤٦	١٠٠	٢٠١٤
٢٥,٣١٢	٨٢,٢	٥,٤٨٣	١٧,٨	٢٠١٥
٥٥,٢٨٩	٨٥,٧	٩,٢١٨	١٤,٣	٢٠١٦
١٠٠,٣٠٥	٧٠,٨	٤١,٣١٤	٢٩,٢	٢٠١٧
١١١,٥٤٣	٧٤	٣٩,٢٢٩	٢٦	٢٠١٨
٥٢,١		٤٧,٩		المتوسط

الوحيدة لدى البنك، ثم تقلصت النسبة مع دخول أداة الاستثمار بالوكالة لدى المصارف، وكان لدمج أموال المساهمين والمستثمرين في وعاء واحد وتوجيهه نحو استثمارات الوكالة دور في غياب الدقة بالفصل بين التمويل والاستثمار، ووجد الباحثان صعوبة في الفصل بينهما.

نلاحظ التوسع الواضح في الاستثمارات بالوكالة لدى المصارف الأخرى في بنك العز الإسلامي، فقد تزايدت المبالغ المخصصة لهذا النوع من الاستثمارات خلال سنوات الدراسة، وذلك رغبة لدى البنك في عدم القيام بمشروعات استثمارية تنموية تجنباً للمخاطر، ووصلت نسبة الاستثمارات بالوكالة خلال سنوات

المصدر: التقارير السنوية لبنك العز الإسلامي (٢٠١٣-٢٠١٨).
نلاحظ من الجدول السابق أن بنك العز الإسلامي اعتمد سياسة استثمارية بسيطة ومركزة، إذ اقتصرت السياسة الاستثمارية على الاستثمار في الصكوك والاستثمار بالوكالة لدى المصارف الأخرى مبتعداً عن التنوع في الاستثمارات المباشرة والتّنمويّة وذلك لحدائثة التجربة المصرفية.

اتجه البنك إلى الاستثمار في الصكوك المحلية والاقليمية رغبة منه في الدخول باستثمارات واتباع الأدوات المالية الحديثة، وبلغت أعلى نسبة مساهمة في الاستثمار بالصكوك إلى إجمالي الاستثمارات في عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٣، إذ كانت تمثل الصيغة الاستثمارية

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح لنا التذبذب الكبير في عمليات الاستثمار التي قام بها بنك نزوى وهذا يعود لعدم الرغبة في الدخول بمخاطرة كبيرة ولحدثة التجربة المصرفية لديه، إذ اعتمد في سياساته الاستثمارية على التنوع في أدوات الاستثمار حيث نلاحظ ست أدوات استثمارية عمل بها بنك نزوى، متفوقاً بذلك على بنك العز الإسلامي في التنوع في سياسته الاستثمارية.

وقد عمل بنك نزوى على التركيز في استثماره على الصكوك واستثمارات الوكالة لدى المصارف الأخر بشكل رئيسي حيث وصلت إلى نسبة ما يقارب ٧٥٪ من إجمالي الاستثمار المقدم، ومن الملاحظ أن البنك بدأ منذ تأسيسه بعمليات استثمارية جيدة، حيث تم ضخ أكبر قيمة استثمارية خلال سنوات الدراسة ووصلت إلى ما يعادل ١٢٦،١٧٠ ألف ريال عماني؛ ليعود في السنة الآتية بتوخي الحذر وتخفيض نسبة إسهامه في العمليات الاستثمارية، وهذا ما يظهر لنا أن معدل النمو السنوي لعام ٢٠١٤ كان سالباً وبلغ (-٣١,٣٪) مقارنة بسنة ٢٠١٣، ليستمر في الانخفاض من حيث قيمة الاستثمار الذي وصل إلى ٤٨,٨١١ ألف ريال عماني، وفي عام ٢٠١٦ ارتفعت القيم الاستثمارية إلى ٨٤,٧٠٤ ألف ريال عماني وحقق معدل نمو سنوي ايجابي وصل إلى ٧٣,٥٪ ويعود إلى زيادة إسهام البنك بالاستثمار في الصكوك إضافة لدخوله الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، ليعود إلى الانخفاض مجدداً حتى عام ٢٠١٦، يعود هذا الانخفاض والحذر في السياسات الاستثمارية إلى عدة عوامل من أهمها:

- عدم الرغبة في الاستثمار بالموجودات المؤجرة حيث لم يكتب لها النجاح من واقع البيانات المالية للبنك.
 - انخفاض واضح وملاحظ في استثمارات الوكالة لدى المصارف الأخر، ويعود للتحوط وتوخي الحذر وعدم الرغبة في العمل في الخارج نتيجة للأزمات المالية المتتالية.
 - نلاحظ انخفاضاً في الاستثمار بالأسهم وكذلك في الاستثمار في الصناديق الاستثمارية، ويمكن أن يعزى ذلك لعدم الرغبة في الدخول في المخاطر والأزمة المالية الحالية وتلبية متطلبات السلطات النقدية وحدثة التجربة المصرفية لدى البنك وعدم توفر الخبرة في الاستثمار الإسلامي.
- على كلٍ نلاحظ أن بنك العز الإسلامي استطاع تقديم سياسة استثمارية متنوعة، لكن لم تمثل الاستثمارات التَّموِّيَّة الجزء الأكبر منها، فقد وصل متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار في البنك خلال سنوات الدراسة إلى -٤,٥٪.

الدراسة بالمتوسط ما نسبته ٥٢,١٪ من إجمالي الاستثمارات المقدمة.

لم نلاحظ أيَّة استثمارات في الشركات التابعة والزميلة أو الاستثمارات العقارية التي تعد سلطنة عمان واحدة من أبرز الوجهات السياحية في المنطقة العربية، وهذا ما نجده من خلال ازدياد المشروعات السكنية ذات التملك الحر والأبنية العقارية ذات الصبغة التجارية وحتى السكنية منها. وبشكل عام كانت حصة الاستثمار بشكله الخاص ضعيفة جداً رافقه غياب الاستثمارات التَّموِّيَّة المباشرة، ومن المنتظر من بنك العز الإسلامي العمل على ضرورة إعادة هيكلة سياسات الاستثمار لديه وحسن توجيهها بشكل أمثل؛ لتصبح متماشية وروح الدور التَّموِّي للمصارف الإسلامية، بحيث تهتم بالاستثمارات طويلة الأجل المتمركزة على الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في الشركات والمؤسسات وإقامة الوحدات الإنتاجية التي يطلبها السوق المحلي والداخلي والتي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الملاحظ أن الاستثمارات التَّموِّيَّة هي استثمارات تكون طويلة الأجل وعلى فترات زمنية متعددة أقلها خمس سنوات، إضافة إلى دورها التَّموِّي، والملاحظ أن بنك العز الإسلامي لم يُقدم على سياسات الاستثمار التَّموِّيَّة وإنما بقيت محاولاته في سياسة استثمارية قصيرة الأجل ممَّا يؤكد بوضوح عدم تمكنه من تحقيق معدلات عالية في الاستثمارات طويلة الأجل وبذلك لم يتمكن من تحقيق الدور التَّموِّي المأمول منها.

٢- بنك نزوى الإسلامي

أ- إجمالي الاستثمارات المقدمة ومعدل نموها السنوي:

جدول (٧): حصة نوع الاستثمار من إجمالي الاستثمار في بنك نزوى

العام	إجمالي الاستثمار «ألف ريال عماني»	معدل النمو السنوي %
٢٠١٣	١٢٦,١٧٠	-
٢٠١٤	٨٦,٦٧٧	-٣١,٣
٢٠١٥	٤٨,٨١١	-٤٣,٧
٢٠١٦	٨٤,٧٠٤	٧٣,٥
٢٠١٧	٧٨,٣٦٦	-٧,٥
٢٠١٨	٦٤,٤٣٦	-١٧,٨
متوسط معدل النمو السنوي %		-٤,٥

المصدر: التقارير السنوية لبنك نزوى.

ب- حصة أساليب الاستثمار من إجمالي الاستثمار

جدول (٨): حصة نوع الاستثمار من إجمالي الاستثمار في بنك نزوى (المبالغ بألف ريال)

العام	استثمارات بالوكالة		استثمارات صكوك		استثمارات في العقارات		استثمارات الأسهم		استثمار في الصناديق الاستثمارية		استثمارات في موجودات مؤجرة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
٢٠١٣	٥٢,٢٩١	٤١,٤	٥٩,٦١٠	٤٧,٢	١٤,١٧٥	١١,٢	٩٤	٠,١	-	-	-	-
٢٠١٤	٥٥,٧١١	٦٤,٢	٩,٠٧٢	١٠,٥	١٤,١٧٥	١٦,٤	٣٦٦	٠,٤	-	-	٧,٣٥٣	٨,٥
٢٠١٥	٩,٦٢٥	١٩,٧	١٩,٥٩٥	٤٠,١	١٤,١٧٥	٢٩	٣٤٤	٠,٧	٥,٠٧٢	١٠,٤	-	-
٢٠١٦	٤١,٣٩٨	٤٨,٩	٢٣,٧١٥	٢٨	١٤,١٧٥	١٦,٧	٣٤٤	٠,٤	٥,٠٧٢	٦	-	-
٢٠١٧	١٦,٣٩٨	٢٠,٩	٤٢,٣٣١	٥٣,٩	١٤,١٧٥	١٨,١	٤٢٧	٠,٥	٥,١٣٥	٦,٦	-	-
٢٠١٨	-	-	٤٦,٥٠١	٧٢,٢	١٤,١٧٥	٢٢	٣٢٥	٠,٥	٣,٤٣٥	٥,٣	-	-
المتوسط	-	٣٢,٥	-	٤٢	-	١٨,٩	-	٠,٤	-	٤,٧	-	١,٤

المصدر: التقارير السنوية لبنك نزوى (٢٠١٣-٢٠١٨).

٤٦,٥٠١ ألف ريال عماني وأدنى نسبة لها في عام ٢٠١٤ ووصلت القيمة الاستثمارية إلى ٩,٠٧٢ ريال عماني، وبشكل عام وصلت نسبة الاستثمار في الصكوك في البنك خلال سنوات الدراسة ٤٢٪ إلى إجمالي الاستثمارات المقدمة. ويُعد الاستثمار في الصكوك من بين الاستثمارات قصيرة الأجل غير التَمَوِيَّة في بنك نزوى وذلك من واقع البيانات المالية المتاحة:

١. اتخذ بنك نزوى الصكوك أداة استثمارية لسد الحاجة إلى التمويل المطلوب من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية بقصد الحصول على عوائد دورية ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية.

٢. الهدف من الاستثمار في الصكوك كان تحقيق عوائد سريعة نتيجة عمليات التمويل للجهات سابقة الذكر وليس الإسهام في مشروعات تنموية طويلة الأجل.

٣. استحقاق الصكوك كان متنوعاً بين قصير الأجل، وهو الغالب، وطويل الأجل، ولكنه متاح للبيع، بحيث يمكن للبنك بيعه في أي وقت.

٤. ظهرت الأصول الخاصة بهذه الصكوك في الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي للبنك.

• استطاع بنك نزوى القيام باستثمار تنموي طويل الأجل من خلال قيامه باستثمار عقاري وتملكه وإعادة استثماره للأخريين في السوق العماني، ونلاحظ أن قيمة الاستثمار بقيت ثابتة خلال مدة الدراسة، وتبين أن هذه الأصول يحقق عوائد جيدة للبنك، وبلغت نسبة الاستثمارات العقارية إلى إجمالي

نلاحظ من الجدول السابق أن بنك نزوى اعتمد سياسة استثمارية موسعة، حيث ظهرت من واقع الإيضاحات المالية الخاصة بالبنك اعتماده بشكل كبير على الاستثمارات قصيرة الأجل، وعدم الرغبة في الاستثمارات التَمَوِيَّة والتي اقتصر على الاستثمار في العقارات والاستثمار في الصناديق الاستثمارية، وقد يفسر هذا لحدائثة التجربة المصرفية، وغياب الخبرة الكافية في الاستثمارات التَمَوِيَّة طويلة الأجل وعدم الدخول في المخاطرة مع الرغبة في الحصول على عوائد دورية تغطي التكاليف التشغيلية وتوزيع عوائد جيدة لأصحاب الأموال، ونلاحظ أن السياسة الاستثمارية للبنك تكونت مما يأتي:

• عمل البنك خلال سنوات الدراسة على الاستثمار في البنوك الأخرى بنظام الوكالة، وبلغت أقصى نسبة لها في عام ٢٠١٤ ووصلت إلى ٦٤,٢٪ وبقية استثمارية ٥٥,٧١١ ألف ريال عماني، مع انخفاض واضح في السنة التي تليها بقيمة استثمارية بلغت ٩,٦٢٥ ألف ريال عماني، وبالمتوسط بلغت نسبة الاستثمارات الوكالة لدى المصارف الأخرى ٣٢,٥٪ من إجمالي استثمارات بنك نزوى. ومن المعروف أن هذه الاستثمارات تتم على شكل إيداعات مصرفية بقصد الاستثمار وتحقيق الأرباح قصيرة الأجل.

• كان للاستثمار في الصكوك المحلية والإقليمية والدولية في بنك نزوى أهمية كبيرة، وذلك رغبة منه باتباع الأدوات المالية الحديثة، وبلغت أعلى نسبة للاستثمار في الصكوك في عام ٢٠١٨ بنسبة ٧٢,٢٪ وبقية استثمارية وصلت إلى

الفرضية القائلة بأنه: تمكَّنت المصارف الإسلامية العمانية من تحقيق معدلات عالية في الاستثمارات طويلة الأجل، وبذلك تمكَّنت من تحقيق الدور التَّموِّيِّ المأمول منها.

١٢. النتائج:

- ١- اتخذت المصارف الإسلامية العمانية السياسة الحذرة في سياسات توظيف الأموال لديها، وقد يعود ذلك لحدائث التجربة المصرفية فيها.
- ٢- تدني نسبة التمويل الاستثماري طويل الأجل في المصارف الإسلامية العمانية، إذ لم تمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي التمويل، مما يعكس غياب التنوع في سياسات التمويل لديها.
- ٣- أظهر بنك نزوى تنوعاً أكبر في سياسات الاستثمار لديه، وتفوق على بنك العز الإسلامي في حجم الاستثمارات التَّموِّيَّة.
- ٤- استطاع بنك نزوى القيام بالاستثمارات طويلة الأجل، إذ تمثلت في الصناديق الاستثمارية والاستثمار العقاري، ووصلت نسبة الاستثمار بكليهما إلى ٢٣,٦٪ من إجمالي الاستثمارات، وبقيت هذه النسبة محدودة إذا ما قورنت بإجمالي توظيف الأموال لدى البنك.
- ٥- التمرکز الواضح في بنك العز الإسلامي حول ثلاث صيغ رئيسية في سياسات التمويل لديه، إذ انعكست في صيغ التمويل القائمة على المديونية وإسهاماً يكاد لا يُذكر في صيغة المشاركة.
- ٦- غياب الاستثمارات التَّموِّيَّة في بنك العز الإسلامي بشكل كامل، إذ بقيت استثماراته قصيرة الأجل مسيطرة خلال مدة الدراسة.
- ٧- غياب الاستثمارات الحقيقية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية العمانية والمتمثلة في الشركات التابعة والزميلة، حيث لم يلحظ الباحثان أي وجود لها في القوائم المالية للمصارف موضوع الدراسة.

١٣. التوصيات:

- ١- العمل على إنشاء إدارة متخصصة بتطوير المنتجات الإسلامية، وتعنى بدراسة آليات تنويع سياسات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية العمانية، ومدى إسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢- العمل على تنويع الاستثمارات التَّموِّيَّة طويلة الأجل مع الأخذ بعين الاعتبار كيفية تخفيف المخاطر، وذلك من خلال تبني الممارسات الدولية الأفضل في كيفية اختيار المشروعات الاستثمارية وتقييمها وتبنيها وإدارتها.
- ٣- العمل على تنويع سياسات التمويل في المصارف الإسلامية العمانية وإعطاء التمويل الاستثماري دور مهم في هذه السياسات، وذلك باتباع سياسة ائتمانية حصيفة تعتمد على استخدام أدوات التحليل المالي والائتماني لاختيار العملاء من ذوي الجدارة الائتمانية القوية وتمويلهم.
- ٤- العمل على الاهتمام بالأوعية الادخارية طويلة الأجل

الاستثمارات في البنك ١٨,٩٪ فقط، ونلاحظ أنها تمثل نسبة ضئيلة من استثمارات المصرف ككل.

- استطاع بنك نزوى العمل في الاستثمار في الأسهم، وخصص لها قيمة ضئيلة من استثمارات البنك إذ وصلت بالمتوسط فقط ٠,٤٪ من إجمالي استثمارات البنك، ممَّا يدل على عدم الرغبة في الدخول في المضاربات قصيرة الأجل في ظل الظروف الحالية.
- بقي بنك نزوى بعيداً عن الاستثمار في الصناديق الاستثمارية حتى عام ٢٠١٤، إذ استطاع الاستثمار في صناديق استثمارية عدة، ووصل الاستثمار في الصناديق لديه خلال سنوات الدراسة ما نسبته ٤,٧٪ من إجمالي الاستثمارات المقدمة. ولدى الرجوع إلى البيانات المالية وايضاحاتها تبين أن الصناديق الاستثمارية كانت لأغراض استثمارية طويلة الأجل، وهو الأمر الذي يزيد من حصة الاستثمارات التَّموِّيَّة للبنك، لكن بقيت هذه النسبة دون المستوى المطلوب، إذ وصلت هذه النسبة مع الاستثمارات العقارية إلى ٢٣,٦٪ فقط من إجمالي الاستثمارات في البنك.
- قام بنك نزوى بإيجار موجودات بقصد تأجيرها لطرف ثالث أو للغير خلال عام ٢٠١٤، ولم يعاود الاستثمار في الموجودات المؤجرة ممَّا يدل على عدم نجاح أو نجاعة الفكرة، وهو الأمر الذي يفسر عدم قيامه بالاستثمار بها مرة أخرى وخلال سنوات الدراسة.

- لم نلاحظ أية استثمارات في الشركات التابعة والزميلة التي تعد السلطنة اليوم مقصداً لجذب الاستثمارات في المنطقة، لما تتمتع بها من عوامل جاذبة للاستثمار، وبشكل عام كانت حصة الاستثمار قصير الأجل هي المسيطر على المشهد الاستثماري وبلغت بالمتوسط ما نسبته ٧٦,٤٪ من إجمالي الاستثمارات المقدمة من البنك، في حين ظهر لدى الباحثين قيام البنك بعمليات استثمار طويلة الأجل، بخلاف بنك العز الإسلامي، بالرغم من محدودية هذه النسبة، إذ وصلت بالمتوسط وخلال سنوات الدراسة ما نسبته ٢٣,٦٪ من إجمالي الاستثمار المقدم من قبله، ومن المأمول إعادة هيكلة سياسات الاستثمار في البنك بحيث تهتم بالاستثمارات التَّموِّيَّة طويلة الأجل ذات الأثر التَّموِّيِّ على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية للبلد، وبما يتماشى مع فكر المؤسسين للمصارف الإسلامية، وهو الأمر الذي يحتاج إلى مجموعة من الاستثمارات المباشرة مما يعني إضافة طاقات إنتاجية وتشغيلية جديدة للمجتمع، أو التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي نهاية البحث ومن واقع البيانات المستخرجة من قبل الباحثين يتضح لنا:

قلة الاهتمام بالتوظيف الاستثماري طويل الأجل، وهو الأمر الذي انعكس في عدم اعتماد البنوك الإسلامية في سلطنة عمان على الاستثمارات التَّموِّيَّة طويلة الأجل منها، فاستحوذت الاستثمارات قصيرة الأجل على النسبة الكبرى من سياسات الاستثمار في هذه المصارف، ومن هنا نلاحظ بوضوح عدم قبول

قاصدي لرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

التقارير السنوية لبنك نزوى من عام ٢٠١٣ - ٢٠١٨

التقارير السنوية لبنك العز الإسلامي من عام ٢٠١٣ - ٢٠١٨ التميمي، أرشيد؛ أسامة سلام، ٢٠٠٤، الاستثمار بالأوراق المالية، الأردن، دار المسيرة.

الحاج، حسن، ٢٠٠٥، «أدوات المصرف الإسلامي»، مجلة جسر التنمية، العدد ٤٨ ديسمبر السنة الرابعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

خلف، فليح، ٢٠٠٦، البنوك الإسلامية، الأردن، عالم الحديث.

داود، نعيم نمر، ٢٠١٢، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد اسلامي، الأردن، دار البداية.

الزحيلي، وهبة، ٢٠٠٢، المعاملات المالية المعاصرة، دمشق، دار الفكر.

أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم، ٢٠٠٠، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامي دراسة فقهية مقارنة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.

قحف، منذر، ٢٠٠٤، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

لعمارة، جمال، ١٩٩٦، المصارف الإسلامية، الجزائر، دار النبأ.

محمد علي، أحمد شعبان، ٢٠١٠، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

محمد، أنس ساتي، ٢٠١٥، «تقويم أداء صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية»، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.

معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٠، «المراجعة»، مجلة اضاءات، فبراير ٢٠١٠، العدد الثالث، معهد الدراسات المصرفية، الكويت.

ناصر، سليمان، ٢٠٠٦، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام للنشر، الجزائر.

أبو الهيجاء، الياس عبد الله، ٢٠٠٧، «تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة حالة الأردن»، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.

المراجع الاجنبية

Mills, Paul & Presley John (1999): Islamic Finance: Theory and Practice, Palgrave, NewYork.

Oubaid. Allah, Mohammad, Islamic Financial services (2005): Islamic Economic Research Center, King Abdul-Aziz University, Jeddah, K.S.A.

وتنوعيتها، وذلك لجذب الأموال طويلة الأجل اللازمة لتوظيف مالي طويل الأجل، مما يعطي للبنك الإسلامي قدرة أكبر على التوسع في التمويل والاستثمار طويل الأجل.

٥- التعاون والتشبيك الإيجابي بين المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية العمانية للمساهمة في القيام بعمليات تمويل استثماري طويل الأجل، وذلك من خلال تمويل المشروعات الإنمائية للحكومة أو مشروعات إنمائية للعملاء بحيث يكون لها أثر تنموي طويل الأجل.

٦- التعاون والتشبيك الإيجابي بين المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية العمانية؛ للإسهام في إنشاء شركة استثمارية متخصصة في الاستثمار التّنمويّ طويل الأجل؛ وذلك من خلال دراسة السوق العماني وتحليل فرص الاستثمار وإقامة الدراسات الاقتصادية اللازمة للعمل على إقامة وإنشاء المشروعات التّنمويّة المطلوبة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧- العمل على استقطاب الكوادر الوطنية المؤهلة والاهتمام بتنمية الكوادر البشرية العاملة في المصارف الإسلامية، من خلال عمليات التعليم والتدريب..

٨- التركيز على النطاق الإلكتروني والخدمات الإبداعية التي تعطي للعميل مزيداً من المرونة في التعامل والاستمرارية مع البنك، خصوصاً في ظل التغيرات الحالية لأزمة كورونا.

٩- إعادة النظر في النسب المخصصة للمسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، وإعادة دراستها بما يتواءم وإبراز الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية العمانية.

المراجع

الاسماعيل، جابر، ٢٠١١، «التمويل الاستثماري طويل الأجل في المصارف الإسلامية»، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

الاسماعيل، جابر، ٢٠١٦، «نموذج تطويري مقترح لسياسات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية» دراسة تطبيقية مقارنة بين ست بنوك إسلامية»، أطروحة دكتوراه، جامعة الجنان، لبنان. أيوب، حسن، ٢٠٠٣، فقه المعاملات المالية، القاهرة، دار السلام.

بن بلخير، نورالدين؛ وعكرمة مولاي أحمد، ٢٠١٩، «دور الصيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الاردن للفترة ما بين ١٩٩٩ - ٢٠١٨»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أحمد دراية، الجزائر.

بوزيد، عصام، ٢٠١٠، «التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة الجزائري»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

بوزيد، عصام، ٢٠١٦، «محاول اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية»، أطروحة دكتوراه، جامعة